وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يتطلعون لمواصلة المكاسب في افتتاح الأسواق اليوم

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين، والمستثمرون يتطلعون لمواصلة المكاسب بعد أن قفزت أسعار النفط بأكثر من 5 % خلال جلسة يوم الجمعة وسط الحرب بين إسرائيل وحماس والحملة التي تشنها الولايات المتحدة على سقف أسعار صادرات النفط الخام الروسية.

وبعد ظهر يوم الجمعة، استقر خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت الدولي عند 87.69 دولارًا و90.89 دولارًا للبرميل على التوالي، ويأتي هذا الارتفاع في الوقت الذي تشن فيه إسرائيل هجمات مضادة ضد حماس وتحذر سكان شمال غزة من إخلاء منازلهم.

وقال آندي ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشيتس، يوم الجمعة: «ربما تتوقع سوق النفط أن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات أكثر صرامة على كل من روسيا وإيران، مما سيؤدي إلى انخفاض إمدادات النفط».

ويتفاعل النفط أيضًا مع القيود المفروضة على أسعار صادرات النفط الروسية والتي فرضتها مجموعة السبع العام الماضي، والتي تهدف إلى الحد من الأموال المخصصة لروسيا لحربها ضد أوكرانيا، وقال التحالف يوم الخميس إنه حدد هوية أصحاب السفن التي تحمل النفط الروسي بسعر أعلى من 60 دولارًا.

وجاء في بيان مجموعة السبع التي تضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة «كتحالف، نكرر التزامنا القوي بفرض عقوبات وإجراءات اقتصادية أخرى ضد روسيا ردا على حربها غير القانونية وغير المبررة».

وشهدت أسعار النفط تقلبات في الأسبوع الفائت، وسط مخاوف من اندلاع صراع أوسع نطاقا في الشرق الأوسط في أعقاب أسوأ هجوم على إسرائيل منذ عقود. وارتفعت الأسعار في بداية الأسبوع لكنها انخفضت يوم الأربعاء وسط تكهنات بأن إيران، الحليف القديم لحركة حماس، ربما لم تكن متورطة في هجوم مفاجئ يوم 7 أكتوبر.

ومن المرجح أن تؤدي الأهداف ضد حقول النفط الإيرانية أو تعطيل مضيق هرمز القريب، وهو ممر رئيسي للنفط الخام، إلى ارتفاع أسعار النفط الخام. وقال ليبو: «أعتقد أنه إذا تم العثور على أدلة تربط إيران بشكل مباشر بالمذبحة التي ارتكبتها حماس، فمن المرجح أن يتم ضرب أهداف عسكرية إيرانية».

ويشير المحلل إلى أن إيران زادت إنتاجها النفطي إلى أكثر من 3.2 ملايين برميل يوميا من 2 مليون برميل في عام 2020 وزادت صادراتها إلى الصين. وقال ليبو: «لقد غضت الإدارة الأمريكية الطرف عن هذه الزيادات لأنها تركز على كبح أسعار البنزين، وهذا وضع الإدارة في موقف صعب لأن سحب إمدادات النفط من السوق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار البنزين، وهو أمر غير مستساغ سياسيا».

وتقترب أسعار البنزين في كاليفورنيا من 7 دولارات أمريكية للغالون الواحد في بعض المواقع مع ارتفاع أسعار النفط نحو 100 دولار للبرميل. ويأتي الصراع بين إسرائيل وحماس والإجراءات الأمريكية المفروضة على تحديد سقف لأسعار صادرات النفط الخام الروسية في وقت تراجعت فيه أسعار البنزين في الولايات المتحدة في الأسابيع الأخيرة.

وفي يوم الجمعة، بلغ المتوسط الوطني للبنزين في الولايات المتحدة 3.62 دولارًا للغالون مقابل 3.91 دولارًا قبل عام. ووصل البنزين إلى أعلى مستوى له في عام 2023 عند 3.88 دولارًا للغالون في 18 سبتمبر مع استمرار ارتفاع أسعار النفط.

وارتفع النفط الخام بنسبة 28 ٪ في المتوسط في الربع الأخير، وقفز إلى أعلى مستوى سنوي في 27 سبتمبر، حيث أدت تخفيضات إنتاج أوبك+ والمزيد من القيود على الإمدادات من المملكة العربية السعودية وروسيا إلى خلق عجز في السوق.

وقال وزير النفط الإيراني جواد أوجي يوم الجمعة، إنه من المتوقع أن تصل أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل بسبب الوضع الحالي في الشرق الأوسط، وناقش وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان يوم الجمعة الصراع بين إسرائيل وحماس مع زعيم جماعة حزب الله اللبنانية المسلحة المدعومة من طهران والتي شنت هجماتها عبر الحدود على إسرائيل. وإذا شددت الولايات المتحدة تطبيق العقوبات على صادرات النفط الإيرانية بسبب أي دور قد تلعبه في الصراع، فقد تنخفض إمدادات النفط الإيرانية. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأسبوع الماضي أن ذلك قد يكون له آثار على الإمدادات حيث أبلغت السعودية البيت الأبيض بأنها مستعدة لزيادة إنتاج النفط أوائل العام المقبل للمساعدة في تأمين الصفقة. ومما عزز الأسعار أيضًا التحرك الأمريكي يوم الخميس بفرض أول عقوبات على مالكي الناقلات التي تحمل النفط الروسي بسعر أعلى من الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارًا للبرميل، في محاولة لسد الثغرات في الآلية المصممة لمعاقبة موسكو على غزوها أوكرانيا. وروسيا هي ثاني أكبر منتج للنفط في العالم ومصدر رئيسي، وقد يؤدي التدقيق الأمريكي المشدد على شحناتها إلى تقليص الإمدادات. وتراجعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية يوم الجمعة، لتنهي الأسبوع على انخفاض، حيث استوعب المستثمرون بيانات أسعار المستهلك الأمريكية الأقوى من المتوقع قبل أرباح عدد من البنوك الكبرى، انخفضت العقود الآجلة لمؤشر داو جونز بمقدار 50 نقطة، أو 0.1 ٪، وتداولت العقود الآجلة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 13 نقطة، أو 0.3 ٪، وانخفضت العقود الآجلة لمؤشر ناسداك 100 بمقدار 85 نقطة، أو 0.6 ٪.

وأغلقت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت باللون الأحمر يوم الخميس، حيث أنهى مؤشر داو جونز الصناعي المكون من 30 سهمًا منخفضًا بمقدار 174 نقطة، أو 0.5 ٪، في حين أغلق مؤشر ستاندرد آند بورز 500 ومؤشر ناسداك المركب ذو الثقل التكنولوجي منخفضًا بنسبة 0.6 ٪.

وجاءت خسائر يوم الخميس بعد أن أظهرت البيانات أن مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي ارتفع بنسبة 0.4 ٪ في سبتمبر، وهو ما يزيد قليلاً عن التوقعات البالغة 0.3 ٪، وبزيادة 3.7 ٪ عن 12 شهرًا سابقًا. وارتفعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية مع ظهور علامات على أن التضخم لا يزال ثابتًا مما أدى إلى زيادة التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيزيد أسعار الفائدة مرة أخرى قبل نهاية العام.

وتتوقع الأسواق الآن احتمالًا بنسبة 40 % لرفع أسعار الفائدة في ديسمبر، مقابل احتمال 28 % قبل صدور التقرير. وأصبحت قائمة البيانات الاقتصادية أكثر هدوءًا يوم الجمعة، حيث كانت قراءة ثقة المستهلك من جامعة ميشيغان لشهر أكتوبر هي الإصدار الرئيسي. ومن المتوقع أن ينخفض هذا إلى 67.4، بانخفاض من 68.1 في الشهر السابق.

ومع ذلك، مع صدور بيانات التضخم، من المقرر أن يتحول الاهتمام يوم الجمعة إلى البداية غير الرسمية لموسم الأرباح الفصلية، مع نتائج المقرضين الرئيسيين في وول ستريت. ومن المرجح أن يكون الارتفاع الأخير في أسعار الفائدة موضع التركيز. وقد أشار المحللون إلى مخاوف من أن الظروف المالية الأكثر صرامة ربما تكون قد أثرت على هوامش الإقراض وساهمت في تباطؤ الطلب على القروض، مما أدى إلى الضغط على الميزانيات العمومية.
وارتفعت أسعار النفط بشكل حاد يوم الجمعة بعد أن فرضت الولايات المتحدة يوم الخميس أول عقوبات على مالكي الناقلات التي تحمل النفط الروسي بأسعار أعلى من الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارًا للبرميل. وروسيا هي ثاني أكبر منتج للنفط في العالم ومصدر رئيسي له، وقد تؤدي هذه الخطوة إلى تضييق المعروض العالمي. وقد ألقت هذه الأخبار بظلالها على مخزونات النفط الخام الأمريكية التي قفزت بأكثر من 10 ملايين برميل الأسبوع الماضي، وهو أكبر عدد لها منذ ثمانية أشهر، في حين وصل إنتاج أكبر منتج للسلعة في العالم إلى مستوى قياسي جديد بلغ 13.2 مليون برميل يوميًا، وفقًا للبيانات الرسمية يوم الخميس. وارتفع النفط بنسبة 7 ٪ خلال أسبوع بعد التأرجح في الشرق الأوسط وبناء الخام الأمريكي وروسيا، لتنهي الأسبوع بنفس التوتر الذي بدأته، مع انتقال أزمة الشرق الأوسط إلى مرحلة جديدة بعد أن قالت إسرائيل إنها ستبدأ هجوماً برياً على غزة بعد أسبوع من غزوها. وأعلن البيت الأبيض عن أول عقوباته على الشركات التي تساعد روسيا في بيع النفط بسعر أعلى من 60 دولارًا للبرميل الذي حددته الولايات المتحدة وحلفاؤها. وشدد سكوت شيفيلد، الوسيط والمعلق على العقود الآجلة للنفط لدى آي سي ايه بي، في دور مهم بولاية نورث كارولينا، على هذه النقطة في تعليقه على السوق يوم الجمعة، ملاحظًا أن الارتفاع الأخير «يبدو أنه مرتبط بتصريحات إيران الداعمة لحماس». مشيراً إلى أن «جبهة جديدة» قد تفتح إذا استمرت جرائم الحرب الإسرائيلية، في حين أن وسائل الإعلام تلومها على تشديد العقوبات.

ويخضع الدور الذي تلعبه إيران في أي حرب موسعة بين إسرائيل وحماس، للمراقبة عن كثب، نظراً لأنها خامس أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. وفي حين أن صادرات النفط الإيرانية تخضع لعقوبات مثل روسيا، إلا أن واشنطن غضت الطرف منذ أواخر عام 2022 عن ارتفاع شحنات النفط الخام من إيران. وكانت الأولوية في واشنطن آنذاك هي تحقيق انفراج غير رسمي مع طهران للسماح للعالم بمزيد من إمدادات النفط لتعويض تخفيضات الإنتاج من قبل مجموعة المنتجين أوبك+.

ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط الخام الإيراني قد ارتفع بنحو 700 ألف برميل يوميا هذا العام، وهو ثاني أكبر مصدر للإمدادات الإضافية في عام 2023، بعد النفط الصخري الأمريكي فقط. ومن الممكن أن يتغير هذا التنفيذ إذا شاركت إيران بشكل فعال في حرب حماس الحالية مع إسرائيل.

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة إن شركات الطاقة الأمريكية أضافت الأسبوع الماضي أكبر عدد من حفارات النفط منذ مارس، مما عزز عدد منصات النفط والغاز للمرة الأولى في أربعة أسابيع يوم الجمعة.

وارتفع عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، ثلاث مرات إلى 622 منصة في الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر. وعلى الرغم من زيادة منصات الحفر هذا الأسبوع، قالت بيكر هيوز إن العدد الإجمالي لا يزال منخفضًا بمقدار 147 منصة، أو 19 %، أقل من هذا الوقت من العام الماضي. وارتفع عدد منصات النفط بمقدار أربع منصات إلى 501 هذا الأسبوع، بينما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار منصة واحدة إلى 117.

وارتفعت العقود الآجلة للنفط الأمريكي بنحو 8 % حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت نحو 7 % في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 28 % حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 % العام الماضي. واتفقت إكسون موبيل على شراء منافستها الأمريكية بايونير ناتشورال ريسورسز في صفقة تشمل جميع الأسهم بقيمة 59.5 مليار دولار مما يجعلها أكبر منتج في حوض بيرميان، أكبر حقل نفط أمريكي. وأظهرت بيانات من مصادر بالصناعة أن صادرات روسيا من المنتجات النفطية المنقولة بحرا انخفضت 2.5 بالمئة في سبتمبر مقارنة مع أغسطس إلى 9.456 ملايين طن متري بسبب الصيانة الموسمية للمصافي وحظر تصدير الوقود في أواخر الشهر.

وحظرت روسيا مؤقتا صادرات البنزين والديزل منخفض الكبريت للغاية اعتبارا من 21 سبتمبر لتحقيق الاستقرار في السوق المحلية. وعانت البلاد من نقص البنزين والديزل في الأشهر الأخيرة، وارتفعت أسعار الوقود بالجملة في السوق المحلية إلى مستويات قياسية. وتم رفع الحظر جزئيًا في أكتوبر، مع استثناف روسيا صادرات الديزل المنقولة بحرًا، على الرغم من أنها أبقت على الحظر المفروض على صادرات البنزين ومبيعات الديزل عبر الحدود عن طريق السكك الحديدية.

وأظهرت بيانات من مصادر السوق أنه في سبتمبر، انخفض إجمالي صادرات الوقود عبر موانئ بحر البلطيق في بريمورسك وفيسوتسك وسانت بطرسبرغ وأوست لوغا بنسبة 5.1 ٪ على أساس شهري إلى 5.035 مليون طن متري.

وارتفعت صادرات المنتجات النفطية عبر موانئ البحر الأسود وبحر آزوف الروسيين بشكل طفيف الشهر الماضي - بنسبة 0.4 ٪ مقارنة بشهر أغسطس إلى 3.676 مليون طن متري. فيما ارتفعت إمدادات تصدير الوقود من موانئ مورمانسك وأرخانجيلسك الروسية في القطب الشمالي في سبتمبر بنسبة 64.3 % على أساس شهري إلى 96500 طن متري، وأظهرت البيانات أن شحنات صادرات المنتجات النفطية في موانئ الشرق الأقصى الروسية انخفضت بنسبة 2.9 % عن أغسطس إلى 649100 طن متري.

طاقة تكرير النفط الروسية تنخفض 22 ٪ في أكتوبر مع تراجع الصادرات

الرياض

قالت مصادر بقطاع النفط إنه من المتوقع أن تنخفض طاقة تكرير النفط الأولية في روسيا بنسبة 22 بالمئة في أكتوبر مقارنة مع سبتمبر إلى أربعة ملايين طن متري. وعادة ما يؤدي انخفاض طاقة التكرير إلى انخفاض كميات النفط الخام المتاحة، وبالتالي انخفاض الصادرات.

ومن المرجح أن يساعد ذلك روسيا على الالتزام بتعهدها بخفض صادراتها النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميا من متوسط مستوى مايو ويونيو حتى نهاية العام. وارتفعت صادرات روسيا من النفط الخام ومنتجاته في سبتمبر بما يصل إلى 460 ألف برميل يوميا، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، الخميس، على الرغم من العقوبات الغربية وتعهد موسكو بخفض الإنتاج بالتنسيق مع أوبك.

وارتفعت طاقة التكرير في روسيا الشهر الماضي بنسبة 7.2 % من خطة أولية إلى 4.967 مليون طن، بزيادة 30 % أيضًا عن سبتمبر 2022. ووفقا للخطط الحالية، من المقرر أن تنخفض القدرة إلى أكثر من النصف في نوفمبر لتصل إلى 1.722 مليون طن.

ومع ذلك، قد لا يكون الانخفاض حادًا جدًا مع تمديد عدد من فترات انقطاع الصيانة واستمرار القيود التي تفرضها موسكو على تصدير الديزل بالسكك الحديدية والحظر الكامل على صادرات البنزين، ومن بين المساهمين الرئيسين في طاقة التكرير المتوقفة هذا الشهر مصافي النفط ريازان وسيزران التابعة لروسنفت في منطقة الفولجا.

وبينما تراجعت أسعار النفط بعد ارتفاعها في بداية الأسبوع، فإن الدلائل على أن الولايات المتحدة مستعدة لتكثيف إجراءات العقوبات ضد كل من روسيا وإيران عززت الأسعار، حيث يقترب خام برنت الآن من 90 دولارًا. وكانت مطرقة العقوبات التي استخدمتها إدارة بايدن هذا الأسبوع تدعم أسعار النفط عن غير قصد. ومع ذلك، فإن التعهد بتعزيز تطبيق الحد الأقصى لأسعار النفط في روسيا، والذي بدأ بناقلتين خاضعتين للعقوبات، وتوقعات السوق المتزايدة بأنه سيكون هناك المزيد من العقوبات على إيران وسط المواجهة بين إسرائيل وفلسطين، قد أدى إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية وجلب سعر البرميل إلى 90 دولارًا. وخفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها لإنتاج النفط لعام 2024 إلى 13.12 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 40 ألف برميل يوميًا مقارنة بالإصدار السابق، مع رفع توقعات خام غرب تكساس الوسيط بنحو 8 دولارات للبرميل إلى 90.91 دولارًا أميركيًا للبرميل في المتوسط السنوي.

إلى ذلك، تلجأ الهند إلى المملكة العربية السعودية لتعزيز مخزونها الاستراتيجي من النفط، وتريد الهند أن تشارك شركة النفط الوطنية السعودية أرامكو السعودية في بناء احتياطياتها النفطية الاستراتيجية البالغة 6.5 مليون طن، وتتطلع إلى بناء مناطق جديدة لصهاريج التخزين في جميع أنحاء الهند.

وفي اليابان، بدأت بورصة طوكيو تداول أرصدة الكربون اليابانية الأسبوع الماضي، حيث تجمع بين تداول الانبعاثات بدءًا من العام المقبل وضريبة الكربون بدءًا من عام 2029، حيث يسعى خامس أكبر مصدر لانبعاثات الكربون في العالم إلى تحقيق صافي صفر بحلول عام 2050.

وفي صفقات الغاز الطبيعي المسال، وقعت شركة قطر للطاقة اتفاقية مدتها 27 عامًا مع شركة توتال إنيرجي الفرنسية الكبرى لتوريد ما يصل إلى 3.5 مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال من مشاريع توسعة حقل الشمال الشرقي وحقل الشمال الجنوبي، والتي يتم تسليمها على أساس تسليم السفن إلى حقل فوس.

وحول العقوبات الأميركية على روسيا، فرضت إدارة بايدن عقوبات على اثنتين من مالكي الناقلات التي يُزعم أنها تحمل النفط الروسي فوق الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارًا للبرميل، أحدهما مقره في تركيا والآخر في الإمارات العربية المتحدة، سعيًا لسد الثغرات في آليات العقوبات.

وفي مصر، أوقفت شركة النفط الأميركية الكبرى شيفرون صادرات الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب غاز شرق البحر الأبيض المتوسط إلى مصر حيث يتم تصدير الإنتاج من حقل غاز تمار بشكل روتيني كغاز طبيعي مسال، مما يعرض للخطر استئناف تدفقات الغاز الطبيعي المسال المصري موسميًا.

في وقت، يزيد مخزون الديزل من مخاوف النقص، إذ ارتفعت مخزونات نواتج التقطير في الولايات المتحدة وأوروبا وسنغافورة على أساس شهري في سبتمبر، على الرغم من أن الولايات المتحدة أقل بمقدار 21 مليون برميل من المتوسط الموسمي وأوروبا بمقدار 25 مليون برميل أقل من المتوسط الموسمي مع تفوق الديزل على جميع المنتجات الأخرى.

وحول تسربات الغاز في فنلندا، أكدت شركة جاسجريد الفنلندية أنه تم العثور على علامات خارجية على طول خط أنابيب الغاز وكابل البيانات الذي يربط فنلندا وإستونيا، ومن المتوقع أن يستغرق المشغل خمسة أشهر على الأقل للإصلاحات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز الأوروبي إلى 53 يورو لكل ميجاوات في الساعة.

وفي موزمبيق، تخطط شركة النفط الإيطالية الكبرى، إيني لتدشين مشروعها العائم الثاني للغاز الطبيعي المسال في موزمبيق بحلول منتصف عام 2024، ومن المفترض أن تنتج 3.5 مليون طن سنويًا من الغاز المسال وستكون جاهزة للعمل في غضون أربع سنوات. وفي كندا، قد لا تسترد الحكومة الكندية بالكامل مبلغ الـ 26 مليار دولار الذي استثمرته في خط أنابيب ترانس ماونتن الذي سيُبنى قريبًا بطاقة 890 ألف برميل يوميًا، والذي يربط ألبرتا بساحل المحيط الهادئ في البلاد، نظرًا لأن خططها لبيع حصتها بعد إطلاق خط الأنابيب لم تشهد اهتمامًا كبيرًا من مشغلي خطوط الأنابيب. وفي العراق، تعكف البلاد لشراء ما يصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي من تركمانستان على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة له، مع إدارة تدفقات الغاز التركماني بموجب ترتيب مبادلة عبر إيران المجاورة.

وأُظهر أحدث تقرير شهري لإحصاءات الغاز الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، بما في ذلك بيانات يوليو 2023، أنه بالنسبة لإجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 1.2 % مقارنة بشهر يوليو 2022.

وانخفضت واردات الغاز الطبيعي بنسبة 17.5 % على أساس سنوي، كما انخفض إجمالي صادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 7.7 % في نفس الفترة. وانخفض إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 0.3 % في يوليو 2023 على أساس سنوي. وتعرض إحصاءات الغاز الطبيعي الشهرية الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية إنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه وإجمالي الواردات وإجمالي الصادرات لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي وتجارة الغاز الطبيعي المسال حسب المنشأ والوجهة لجميع مناطق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتظهر الأدلة على تدمير الطلب مع بيانات سبتمبر الأولية التي أظهرت أن استهلاك البنزين في الولايات المتحدة انخفض إلى أدنى مستوياته خلال عقدين من الزمن. ومع ذلك، فإن نمو الطلب المزدهر في الصين والهند والبرازيل يدعم زيادة قدرها 2.3 مليون برميل يومياً إلى 101.9 مليون برميل يومياً في عام 2023، وتمثل الصين 77 % منها. وسيتباطأ النمو إلى 900 ألف برميل يوميا في عام 2024، حيث تؤثر مكاسب الكفاءة وتدهور المناخ الاقتصادي على استخدام النفط.

وبحسب وكالة الطاقة الأميركية، ارتفع إنتاج النفط العالي بمقدار 270 ألف برميل يوميا في سبتمبر إلى 101.6 مليون برميل يوميا، بقيادة ارتفاع إنتاج نيجيريا وكازاخستان. ولم يكن للصراع بين إسرائيل وحماس أي تأثير مباشر على تدفقات النفط، مدفوعاً بالنمو من خارج أوبك+، وسيرتفع الإنتاج العالي بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً و1.7 مليون برميل يومياً في عامي 2023 و2024 على التوالي، ليصل إلى مستويات قياسية جديدة. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي إنتاج أوبك+ في عام 2023، على الرغم من أن إيران قد تحتل المرتبة الثانية كأكبر مصدر للنمو في العالم بعد الولايات المتحدة.

وانخفضت هوامش أرباح مصافي التكرير بشكل حاد من مستويات شبه قياسية على مدار شهر سبتمبر وحتى شهر أكتوبر، مع انهيار شقوق البنزين وزيت الوقود، لكنها ظلت بشكل عام أعلى من المتوسط الموسمي. وصلت معدلات إنتاج المصافي العالمية إلى ذروتها في الصيف عند 83.6 مليون برميل في اليوم في أغسطس، مدعومة بالتشغيل الصيني القياسي.

مليارا دولار لمشروعات توسعة الربط الخليجي

الرياض

قدر نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للربط الخليجي قدر المهندس يعقوب الكيومي: «حجم الاستثمارات لتنفيذ ثلاثة مشاريع لتوسعة الرابط الكهربائي الخليجي يتجاوز ملياري دولار، وهذه المشاريع تتمثل في توسعة الربط مع دولة الكويت، والتوسعة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، والربط المباشر مع سلطنة عُمان».

واعتبر وجود منصة ربط السوق الخليجية للكهرباء ضرورة، كونها جسرا بين الدول المنتجة للطاقة والمشترين، سواء كان داخل منظومة مجلس التعاون أو خارجها، مبينا في الوقت نفسه أن المنصة تمثل حجر أساس لتبادل الطاقة، فهذه المنصة الالكترونية قادرة على عرض الساعات المتوفرة للبيع والجهات المشترية بإمكانها الاطلاع على الأسعار والساعات المتوفرة، مما يساعد في التخطيط لتلبية متطلباتها من الطاقة في الفترة المقبلة، ملمحا أن المنصة الالكترونية في طور التطوير، متطلعا أن الانتهاء قبل نهاية عام 2024.

وأضاف المهندس الكيومي، في لقاء مع «الرياض»، إن الهيئة تطبق الذكاء الاصطناعي في كثير من العمليات وأنظمة الصيانة، مشددا على تعزيز موثوقية الشبكة مع إدخال الذكاء الاصطناعي، حيث أكد أن الربط الكهربائي المستقبلي مع الدول الأخرى سيمكن الهيئة من بيع الطاقة الفائضة لجمهورية مصر والأردن، فيما ينحصر حالياً تبادل الطاقة الكهربائية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار إلى أن نسبة الطاقة النظيفة في المنظومة الكهربائية الخليجية تختلف من دول لآخري، حيث تخطط غالبية الدول الخليجية إلى نسب تتراوح بين 30 % - 40 % خلال العشر سنوات المقبلة، مؤكدا أن الهيئة مُمكن في زيادة إنتاجية الطاقة النظيفة، حيث تقوم دول مجلس التعاون بالاستثمار الطاقة المتجددة، فيما تدعم شبكة الهيئة التوجه لإنتاج الطاقة المتجددة.

وذكر أن الطلب على الكهرباء سجل نموا كبيرا في فترة الذروة بمجلس التعاون خلال 2023، ويختلف الفائض في الطاقة يختلف من عام لآخر وكذلك يعتمد على النمو في الطلب، لافتا إلى أن ارتفاع درجات الحرارة ساهمت في ارتفاع الطلب على الكهرباء في العام الجاري، مؤكدا أن الطلب على الطاقة بدول مجلس التعاون سجل أرقاما قياسية جديدة في 2023، موضحا أن الطاقات المتجددة من أكثر أنواع الكهرباء الجديدة التي تدخل في منظومة الإنتاج في دول مجلس التعاون، فغالبية تلك الطاقات هي من الطاقة الشمسية والرياح، فوجود شبكة هيئة الربط الخليجي يلعب الدور الداعم لإدخال القنوات الإنتاجية في المستقبل.

وكشف، المهندس أحمد الإبراهيم، الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي، لـ«الرياض»، عن ظهور انعكاسات التضخم على تكاليف المشاريع، حيث ارتفعت بنسبة 30 % - 35 %، مما يؤثر على المردود الاقتصادي للمشاريع، مستدركا أن تلك المشاريع حيوية مما يستوجب تنفيذها في الوقت المناسب.

وأشار المهندس الإبراهيم، إلى أن نسبة الإنجاز بمحطة الوفرة بالكويت بلغت 30 %، حيث يتم المتابعة للمشروع بشكل مستمر للانتهاء من المشروع في الوقت المحدد، بالإضافة لذلك فإن الهيئة تتواصل مع العراق للتأكد من الالتزامات في الانتهاء من المشاريع في الجدول الزمني المحدد.

وقال: إن كافة الدول الخليجية تعمل على رفع الطاقة النظيفة في شبكاتها الوطنية، حيث يبلغ إجمالي الطاقة النظيفة في الشبكة الخليجية 5 آلاف ميغاواط، مقدرا نسبة الطاقة المتجددة في المنظومة الخليجية بين 10 % - 15 %، متوقعا وصولها إلى 30 % - 40 % خلال السنوات السبع المقبلة.

ولفت إلى أن دول مجلس التعاون تتطلع للربط مع المنظومات الإقليمية المجاورة، فهناك مشاريع عديدة منها مشروع الربط بين المملكة ومصر وهو في قيد الإنشاء وتوجد دراسات لربط المملكة مع الأردن، وكذلك يوجد مشروع لربط جهورية مصر مع الأردن، مبينا أن هذه المشاريع تصب تشكيل السوق العربية المشتركة للكهرباء، حيث تعمل الدول الخليجية مع الدول العربية لتنفيذها تحت مظلة الجامعة العربية.

وأكد المهندس الإبراهيم، أن الهيئة حريصة على إبرام الصفقات، فالمردود المالي لمشروع منصة الربط الكهربائي ليس هدفا أساسيا، حيث يكمن الهدف الأساسي للمشروع إنشاء منصة للتأكد من وجود صفقات لتجارة الكهرباء وتوريدها إلى العراق، متوقعا، أن تصل التجارة عبر «المنصة الالكترونية» إلى 200 مليون دولار سنويا، حيث تستفيد منها الدول الأعضاء التي تدخل في تجارة الطاقة، موضحا، أن المنصة ستتيح للدول التي تمتلك فائض للطاقة وضع عروض لبيعها بأسعار معينة، مما يُمكن الدول الأخرى للاستفادة من العروض بإبرام صفقات، مما يقلل من التكاليف الإنتاجية.

ونفى وجود سوق سوداء للكهرباء بمجلس التعاون، مرجعا ذلك لوجود تنظيم قوي في قطاع الكهرباء خلال هيئات التنظيم بالدول الخليجية وكذلك من خلال مراقبة وزارات الطاقة والكهرباء، مؤكدا، أن الأسعار الرسمية والمناسبة ستكون المصدر الوحيد للطاقة بدول مجلس التعاون، مستبعدا في الوقت نفسه وجود سوق سوداء للكهرباء في خارج دول مجلس التعاون.

وذكر، أن مشروع الربط الكهربائي مع العراق يكتسب أهمية بالغة لمجلس التعاون، لافتا الى وجود العديد من التحديات لتنفيذ المشروع في وقته المتوقع مع نهاية 2024، وتصدير الطاقة الكهربائية إلى العراق خلال عام 2025، مبينا، أن العمل يجري على إبرام صفقات في تجارة الطاقة بين دول مجلس التعاون والعراق، معتبرا، إطلاق منصة الربط الكهربائية خطوة مهمة لتسهيل عملية الربط مع العراق، بالإضافة إلى إجراء التسويات المطلوبة للكميات الفعلية لتجارة الطاقة.

محللون: الاتجاه الصعودي يهيمن على معنويات السوق .. الاحتياطي الأمريكي الأدنى منذ 40 عاما الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار مكاسب النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد مكاسب كبيرة في ختام تعاملات الأسبوع الماضي، مع تقدير المستثمرين لاحتمال اتساع نطاق الحرب في الشرق الأوسط.

وأوضحوا لـ«الاقتصادية»، أن أي حرب في الشرق الأوسط تشكل تهديدا محتملا لأمن إمدادات النفط العالمية، معتبرين أنه في ضوء احتمالات تشديد العقوبات الأمريكية على إيران يمكن أن يؤدي مثل هذا التصعيد إلى ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 100 دولار للبرميل.

ونقل المحللون عن مجموعة رابيدان للطاقة تأكيدها أن السوق تراقب تداعيات الصراع القريب من مضيق هرمز أحد أكبر الممرات النفطية في العالم وتبلغ كمية النفط التي تمر عبر المضيق يوميا نحو 17 مليون برميل من النفط أي ما يعادل نحو 17 في المائة من الطلب العالمي على النفط، حسب التوقعات لهذا العام.

وذكروا أن الوضع في الأسواق محفوف بالمخاطر وليس مجرد توترات وليس مستوى المخاطر الجيوسياسية المعتادة، ما يجعل معنويات المخاطرة لدى المستثمرين أقل بكثير والسوق تتطلع إلى تلقي تطمينات بشأن الإمدادات وهدوء حدة الصراع.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة «إن أسعار النفط الخام على الأرجح ستواصل مسيرة الارتفاعات القوية خلال الأسبوع الجاري بفعل تصاعد الحرب في الشرق الأوسط التي تسببت في قفزة قوية للأسعار في الأسبوع الماضي لكنها تراجعت بسرعة عندما أعلن معهد البترول الأمريكي عن زيادة هائلة في مخزون النفط الخام وأكدت إدارة معلومات الطاقة ذلك».

ونوه بأنه في العام الماضي قامت وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع الولايات المتحدة بتحرير كمية هائلة من النفط من المخزونات لوقف ارتفاع أسعار النفط، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة شهدت انخفاض الاحتياطي النفطي الاستراتيجي إلى أدنى مستوى له منذ 40 عاما أي ما يعادل نحو 17 يوما من الاستهلاك، ما يجعل تكرار إصدار العام الماضي غير مرجح. أما دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية فيرى أن الغموض والمخاوف يسيطران على السوق النفطية فيما يخص تطور الصراع في الأيام المقبلة. ونقل عن وكالة الطاقة الدولية تأكيدها أنه لم يكن هناك تأثير مباشر في الإمدادات لكن ستظل الأسواق في حالة تأهب مع تطور الأزمة.

ويتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة مع أن الاتجاه الصعودي لأسعار النفط الخام يهيمن على معنويات السوق النفطية، موضحا أن أسعار النفط ارتفعت بقوة منذ سبتمبر بعد أن مددت السعودية تخفيضاتها الطوعية للإنتاج حتى نهاية العام كما أن مخزونات النفط الخام التجارية انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل عام 2022 في نهاية سبتمبر الماضي.

وأشار إلى انه لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية غير مؤكدة وقد تؤثر التغيرات غير المتوقعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر المقبلة في الطلب العالمي على النفط الخام، لافتا إلى ترقب السوق لإجراءات التحفيز المالي والاقتصادي من جانب الصين إضافة إلى متابعة بيانات النشاط التصنيعي والوظائف في الولايات المتحدة.

وبدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية «إن قيود العرض من جانب (أوبك +) وحذر المنتجين الأمريكيين يقلصان المعروض النفطي الدولي».

ونقلت عن تقارير دولية توقعها أن تخفض الدول الأعضاء في اتفاقية «أوبك +» إنتاج النفط الخام بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا في 2023 ما يعوض جزئيا نمو الإنتاج بمقدار 2.7 مليون برميل يوميا من قبل المنتجين من خارج «أوبك +».

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط نحو 6 في المائة، في ختام تعاملات الجمعة وسجل خام برنت أعلى مكاسب أسبوعية له منذ فبراير، مع تقدير المستثمرين لاحتمال اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 4.89 دولار، أو 5.7 في المائة، وأغلقت عند 90.89 دولار للبرميل. وقفز خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنحو 4.78 دولار، أو 5.8 في المائة، ليصل إلى 87.69 دولار للبرميل عند التسوية. وحقق برنت مكاسب أسبوعية بنسبة 7.5 في المائة، وهي أكبر زيادة من نوعها منذ فبراير، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 5.9 في المائة، خلال الأسبوع. كما ارتفعت الأسعار أيضا بفعل الخطوة الأمريكية الخميس بفرض عقوبات على مالكي الناقلات التي تحمل النفط الروسي بسعر أعلى من الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارا للبرميل، في محاولة لسد الثغرات في الآلية المصممة لمعاقبة موسكو. من جانب آخر، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار ثلاث هذا الأسبوع بعد انخفاضه بأربع الأسبوع الماضي.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر ارتفع إلى 622 منصة هذا الأسبوع وحتى الآن هذا العام قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 157 منصة حفر نشطة، كما بلغ عدد منصات الحفر هذا الأسبوع أقل بـ453 منصة من عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل الوباء.

وأشار إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار أربع إلى 501، بانخفاض 120 حتى الآن في عام 2023 وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع إلى 117 بخسارة 39 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، بينما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

ونوه بارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصتين هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بمقدار 35 منصة من الوقت نفسه من العام الماضي حيث ارتفع عدد منصات الحفر في Eagle Ford بنسبة منصة للأسبوع الثاني على التوالي وهو أقل بـ20 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

ولفت إلى ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 13.2 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 6 أكتوبر وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة ليصل إلى أعلى مستوى إنتاج في الولايات المتحدة على الإطلاق، كما ارتفعت مستويات الإنتاج الأمريكي الآن بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا وفقا للأرقام الأسبوعية المقدرة.

عملاق الطاقة النووية الصيني يحقق ارتفاعا في إنتاج الكهرباء .. 156 مليار كيلوواط / ساعة

الاقتصادية

أعلنت الشركة الوطنية الصينية المحدودة للطاقة النووية، وهي منتج رئيس للطاقة النووية في البلاد، أنها أنتجت 156.16 مليار كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية من عملياتها التشغيلية التجارية خلال ثلاثة أرباع من 2023، بزيادة 6.88 في المائة على أساس سنوي.

وأشارت بيانات أصدرتها الشركة إلى أن الطاقة الكهربائية المتصلة بالشبكة الوطنية للكهرباء سجلت 146.84 مليار كيلو واط/ساعة، بزيادة 7.24 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة نفسها، وفقا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا».

وأظهرت البيانات أن من إجمالي الكهرباء المنتجة خلال الفترة المذكورة، بلغت الكهرباء التراكمية المولدة من وحدات الطاقة النووية للشركة 139.46 مليار كيلوواط/ساعة، بزيادة 2.57 في المائة على أساس سنوي. وبلغت الكهرباء التراكمية المولدة من الطاقة الجديدة نحو 16.70 مليار كيلوواط/ساعة، بزيادة 64.8 في المائة على أساس سنوي.

وعزت الشركة الزيادة الكبيرة في توليد الكهرباء من الطاقة الجديدة إلى توسيع طاقتها الإنتاجية الجديدة المركبة في العام الجاري.

إلى ذلك، أظهرت البيانات الرسمية الواردة من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن قطاع الطاقة الكهروضوئية الصيني سجل نموا متسارعا في فترة يوليو - أغسطس، ما يشير إلى توسع سريع لحجم القطاع وإنتاج المنتجات الرئيسة في السلسلة الصناعية.

هذا وأنتجت الصين نحو 233500 طن من البولي سيليكون في فترة يوليو - أغسطس، بزيادة 93.8 في المائة عن العام السابق. وتوسع حجم إنتاج رقائق البولي سيليكون بنسبة 84.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 98.9 جيجاواط. وزاد إنتاج الخلايا الكهروضوئية المصنوعة من السيليكون البلوري بنسبة 77.9 في المائة إلى 84.7 جيجاواط خلال هذين الشهرين، بينما زاد إنتاج الوحدات بنسبة 77.8 في المائة إلى 76.7 جيجاواط.

وتشير البيانات إلى أنه في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، تجاوز إجمالي حجم إنتاج خلايا السيليكون البلورية 320 جيجاواط.

وقالت الوزارة «إنه بين يناير وأغسطس، ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الكهروضوئية بنسبة 1.1 في المائة على أساس سنوي إلى 36.17 مليار دولار».

ومع سعيها لتحقيق التنمية الخضراء، باتت الصين في الأعوام الأخيرة الدولة الأسرع نموا من حيث القدرة المركبة الجديدة لتوليد الطاقة الكهروضوئية.

«دايملر تراك»: الألمانية: وتيرة التنقل الكهربائي تحتاج إلى 45 ألف نقطة شحن بحلول 2030

الاقتصادية

تشير تقديرات أكبر شركات تصنيع الشاحنات إلى أن أهدافها الخاصة بالمناخ باتت مهددة، بسبب نقص البنية التحتية للشحن في أوروبا.

وفي تصريحات صحافية أمس، قالت كارين رادشتروم الرئيسة التنفيذية لشركة «دايملر-تراك» الألمانية للشاحنات، «إن هناك حاجة إلى إنشاء 45 ألف نقطة شحن بحلول 2030 لتوفير الوتيرة المنشودة لزيادة التنقل الكهربائي في الشاحنات التجارية».

وأضافت رادشتروم وفقا لـ«الألمانية» أمس، «حتى لو زدنا من الدور الذي نقوم به، فستظل هناك فجوة كبيرة». وأعربت رادشتروم عن اعتقادها أن البنية التحتية تمثل التحدي الأكبر بالنسبة إلى عملاء الشاحنات.

ولهذا السبب تسعى «دايملر» و«فولفو» و«تراتون» منذ فترة طويلة إلى أن تقوم معا بإنشاء وإدارة 1700 نقطة شحن عالية الأداء في طرق سريعة وتقاطعات بحلول 2027.

وقالت مديرة العلامة التجارية لشاحنات مرسيدس-بنز «إن إنشاء محطة شحن كهرباء في الملكيات الخاصة ليس سهلا دائما»، مشيرة إلى أنه يجب على سبيل المثال التحقق مما إذا كانت الشبكة مناسبة، كما أن إجراء استخراج تراخيص في ألمانيا غالبا ما يستغرق فترة طويلة للغاية. ورأت رادشتروم أن هذا القطاع مهم لإزالة الكربون ونفقاته المالية تعد أقل مقارنة بقطاعات أخرى.

وصرحت رادشتروم بأن تحديد توقعات يعد صعبا في الوقت الراهن في ضوء عديد من حالات عدم اليقين السائدة حاليا، وقالت «قلنا إنه من الممكن أن تصل نسبة شاحناتنا التجارية التي تعمل بالبطاريات الكهربائية أو خلايا الوقود إلى 60 في المائة بحلول 2030، غير أن هذا يتوقف في نهاية المطاف على عديد من الأمور مثل تطور أسعار الطاقة»، وتابعت أن «إعطاء توقعات دقيقة يعد غير ممكن لهذا السبب».

ارتفاع تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر قد يعرقل جهود خفض الانبعاثات

الطاقة

تُعدّ تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر بمثابة أكبر العقبات التي قد تمنع القطاعات ذات انبعاثات الكربون الكثيفة من الالتزام بأهداف الحفاظ على حرارة كوكب الأرض.
ومن المتوقع أن يكون هناك نقص في إمدادات الهيدروجين الأخضر، بسبب محدودية قدرة التحليل الكهربائي المقرر تشغيلها على المدى القصير، فضلًا عن ارتفاع التكلفة مقارنةً بالوقود الأحفوري، وفق تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وقد يعرقل ذلك جهود خفض الانبعاثات، إذ تعوّل مختلف الصناعات آمالًا كبيرة على الهيدروجين الأخضر، في محاولة لتحقيق أهدافها المناخية، بعيدًا عن الوقود الأحفوري الملوث.
يقول مدير الاستثمار في صندوق «إتش واي 24» (Hy24) -الذي يركّز على الهيدروجين- بيير جيرمان مارلييه: «بالطريقة التي نرى بها الأمر، فإن السعر سيتبع الانبعاثات».

وبرّر ذلك بأن خطة تداول الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي تقلل من الحدّ الأقصى لانبعاثات غازات الدفيئة المسموح بها كل عام، ما يجعل انبعاثات الكربون أكثر تكلفة بالنسبة للصناعات مع مرور الوقت.

وأضاف: «سنبدأ أولًا بالأمر الذي يسهل الحصول عليه، إذ نتخلص من أكبر قدر من ثاني أكسيد الكربون مع كل كيلوغرام من الهيدروجين الأخضر، ثم سنتعامل مع القطاعات واحدًا تلو الآخر».

أفضل استعمالات الهيدروجين الأخضر
أشار مدير الاستثمار في صندوق «إتش واي 24» بيير جيرمان مارلييه إلى أن الموجة الأولى من مشروعات الهيدروجين الأوروبية التي من المقرر أن تحصل على التمويل العام والخاص هي في الصناعات الثقيلة مثل الصلب، إذ يمكن أن يحلّ الاختزال المباشر للحديد باستعمال الهيدروجين النظيف محلّ الأفران العالية، كثيفة الكربون.

واستثمر الصندوق في الشركة السويدية الناشئة «إتش 2 غرين ستيل» (H2 Green Steel)، التي تقترب من اتخاذ قرار الاستثمار النهائي بشأن مشروعها الرائد في بودن، نهاية العام الجاري (2023).

وقد ردّد المستثمر والمحلل مايكل ليبريتش هذا المنظور في خطاب ألقاه قبل أيام، مشيرًا إلى الصلب الأخضر بوصفه حالة الاستعمال الوحيدة للهيدروجين التي من شأنها أن تقلل من الانبعاثات الكافية لتبرير سحب الكهرباء المتجددة المحدودة، بعيدًا عن الاستعمال المباشر في الكهرباء أو النقل، وفق ما نقلته منصة «هيدروجين إنسايت» (Hydrogen Insight).

إلّا أن هذا التوصيف للقطاعات الأكثر إطلاقًا للانبعاثات بوصفها الجهات المستحوذة الأكثر وضوحًا، كان موضع خلاف من قبل زميلة مارلييه في اللجنة، رئيسة مجموعة تحول الطاقة في شركة ترافيغورا لتجارة السلع الأساسية، مارغو مور. وقالت مور: «نحن ننظر إلى الاستهلاك الحالي لهذه الصناعات وبأيّ سعر، وما هي الفجوة التي ستُسدّ من خلال اتفاقية استحواذ منخفضة الكربون، نحن بحاجة إلى التحدث عن العلاوة الخضراء»، مضيفة: «ليست كل الصناعات لديها الرغبة نفسها في الدفع».

وتابعت: «في كثير من الأحيان، يركّز الناس على استبدال الهيدروجين بالغاز الطبيعي، والذي ربما يكون من حيث القيمة أغلى علاوة خضراء».

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- طريقة إنتاج الهيدروجين الأخضر، ضمن أنواع أخرى

أزمة صناعة الصلب.. أرباح ضئيلة

أشارت رئيسة مجموعة تحول الطاقة في «ترافيغورا» مارغو مور إلى أنه في حين كون بعض الصناعات الثقيلة، مثل المواد الكيميائية، تُعدّ «مستعملًا نهائيًا رائعًا» للهيدروجين، فإن «الصلب له هوامش ربح محدودة للغاية اليوم باستعمال الفحم والغاز، ويتطلب إزاحة الهيدروجين رفع النفقات الرأسمالية، بالإضافة إلى رفع النفقات التشغيلية».

وأضافت: «ليس من المستغرب أن تحظى هذه الصناعات بدعم كبير من قبل الحكومات المحلية وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي.. لذا، أعتقد أن أحد الأسباب وراء حصول مشروعات إتش 2 غرين ستيل على الكثير من الاهتمام هو أيضًا حصولها على الكثير من الإعانات».

وفي حين موافقتها على أن فوائد خفض الانبعاثات «موجودة بشكل واضح» بالنسبة للقطاعات التي يصعب تخفيفها، فإنها «ستكون هذه أيضًا صناعات مكلفة للغاية لإزالة الكربون».

ومن جانبه، قال المحلل مايكل ليبريتش: «إذا نظرت إلى أرباح شركات الصلب، فستجد أنها ضئيلة للغاية، ولا يمكنها أن تقول، إنها ستفعل الشيء الصحيح».

وأشار إلى أنه من أجل الابتعاد عن الأفران ذات الانبعاثات الكثيفة للكربون على الإطلاق، يجب ضمان الدعم لتغطية العلاوة الخضراء للهيدروجين المتجدد بأكثر من عقد من الزمن.

ونظرًا لمحدودية الميزانيات الحكومية وصبر دافعي الضرائب على توجيه أموالهم نحو حلول مناخية غير فعّالة، توقَّع ليبريتش أن تبدأ صناعة الصلب في الابتعاد عن أوروبا إلى المناطق التي ستكون فيها العملية أرخص، مثل أستراليا والبرازيل والهند والصين أو الولايات المتحدة.

وقال: «في نهاية المطاف، المشكلة هي أن السياسيين لا يستطيعون إنفاق المبالغ المالية لجعل صناعة الصلب الأوروبية تتحول إلى فولاذ أخضر أولي، ولا يمكنهم الاعتراف بأنهم سيغلقون أبوابهم».

فجوة تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر

في هذا السياق، ستدفع التكلفة المرتفعة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، المطورين إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر استعدادًا للدفع، لأن الخيار الأفضل للمناخ لم يكن هو الفائز.

تقول رئيسة مجموعة تحول الطاقة في شركة ترافيغورا لتجارة السلع الأساسية، مارغو مور: «أعتقد أن هناك الكثير من الأسواق المستهدفة الأخرى الأصغر حجمًا التي لا نتحدث عنها بما فيه الكفاية»، وفق التقرير الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة.

وأشارت إلى الديزل، الذي تُفرض عليه ضرائب باهظة في أوروبا، إذ إن تكلفته مماثلة لتكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر في بعض المناطق، ومن ثم فإن التنقل قد يمثّل تحولًا أسهل من الوقود الأحفوري إلى الهيدروجين النظيف.

وتابعت: «نحن بحاجة إلى استهداف المزيد من هذه العمليات من نوع الديزل.. في روتردام، هناك ميناء مجاور يستعمل طنًا من الديزل، ومن الصعب جدًا كهربة تلك الاستعمالات.. لماذا لا نتطلع إلى تحويلها إلى الهيدروجين اليوم؟».

وفي حين إن فجوة التكلفة بين الهيدروجين والديزل قد تكون أقرب من تلك الموجودة في الغاز، فقد أشار مارلييه إلى أن اقتصادات التنقل بالهيدروجين مثقلة بتكاليف تتجاوز الإنتاج.
وقال: «عندما تحصل على الهيدروجين الخاص بك من محطة هيدروجين، فإن 75% من سعر هذا الهيدروجين لا علاقة له بجزيء الهيدروجين»، إذ إن النفقات الرأسمالية وتكاليف الصيانة لمحطة التزود بالوقود، فضلًا عن تكلفة الضغط والتوزيع، كل ذلك يُضاف بشكل كبير إلى السعر النهائي عند المضخة.
وأضاف: «أنا مؤمن بشدة بإمكان التنقل بالهيدروجين في قطاعات محددة، بعضها سيعمل بالبطارية الكهربائية بالكامل، وبعضها سيعمل بالهيدروجين».

قدرات التكرير الهندية تترقب إضافة 402 مليون برميل سنويًا

الطاقة

تشير أحدث التوقعات إلى أن قدرات التكرير الهندية على موعد مع زيادة ضخمة؛ إذ ستُضيف نيودلهي قدرات معالجة قد تبلغ 56.6 مليون طن سنويًا (402 مليون برميل) خلال الأعوام الـ7 المقبلة بحلول 2030.

وتُعَد الهند رابع أكبر دولة عالميًا من حيث قدرات التكرير، كما أنها ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام، ويبلغ إجمالي قدرات التكرير في البلد الآسيوي حاليًا 254 مليون طن سنويًا أو أكثر من 5 ملايين برميل يوميًا، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

(الطن = 7.1 برميلًا في المتوسط)

وتقول وزارة النفط والغاز الطبيعي إن الهند ستضيف قدرات لمعالجة 9 ملايين طن سنويًا عبر إنشاء مصافٍ جديدة، بحسب التقرير الذي نشرته صحيفة «ذا هيندو بيزنس لاين» (thehindubusinessline).

ووفق التقرير الذي أعدّته مؤسسة «كير إيدج ريتينغز» (CareEdge Ratings) للتصنيف الائتماني، ستأتي قدرات التكرير المتبقية عن طريق التوسع في استثمارات الحقول البنية أي تطوير مصافٍ قائمة.

وترجع الدفعة الحكومية لقدرات التكرير إلى ارتفاع استهلاك النفط الخام مع التوسع داخل الصناعات والإنشاءات والتصنيع محليًا.

قدرات التكرير الهندية بين 2010 و2030

ارتفعت قدرات التكرير الهندية بين عامي 2014 و2023 لما إجماليه 38.9 مليون طن سنويًا، وجاء 39% منها عن طريق إقامة مصافٍ جديدة والـ61% الأخرى عن طريق تطوير مصافٍ قائمة.

وبين عامي 2010 و2014، شهدت قدرات التكرير الهندية إضافة 29.7 مليون طن سنويًا عن طريق التوسع في استثمارات المصافي القائمة. ويتوقّع مركز التكنولوجيا العالية، الذراع التكنولوجية لوزارة النفط والغاز، أن ترتفع قدرات التكرير الهندية بنحو 56 مليون طن سنويًا بحلول عام 2028.

وفي العام المالي المنتهي في مارس/آذار 2023، عالجت مصافي الهند 5.13 مليون برميل يوميًا أو 255.2 مليون طن، وفي شهر أغسطس/آب المنصرم بلغ حجم عمليات التكرير بالمصافي 5.28 مليون برميل يوميًا أو 21.9 مليون طن.

وخلال المدة بين شهري أبريل/نيسان وأغسطس/آب 2023، بلغ حجم النفط الخام المكرر 5.25 مليون برميل يوميًا أو 109.5 مليون طن.

وفي سبتمبر/أيلول المنصرم (2023)، بلغ طول خطوط أنابيب نقل النفط الخام 10 آلاف و938 كيلومترًا بقدرة 153.1 مليون طن سنويًا.

وبلغ طول خطوط أنابيب نقل المشتقات النفطية 22 ألفًا و973 كيلومترًا بقدرة 149.3 مليون طن سنويًا.

طفرة استثنائية

تقول مؤسسة «كير إيدج ريتينغز» إن العام المالي المنصرم يمثل مدة استثنائية لمصافي التكرير الهندية التي حقّقت هوامش تكرير إجمالية مرتفعة على نحو استثنائي.

وعزا تقرير المؤسسة ارتفاع هوامش التكرير بصورة رئيسة إلى الاضطراب الذي أصاب محركات العرض والطلب بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير/شباط من العام الماضي (2022).

كما أرجعت المؤسسة زيادة هوامش التكرير الهندية إلى نمو الطلب المحلي على المشتقات النفطية وكذلك للتصدير للخارج، وتوافر النفط الروسي الرخيص نسبيًا والإضافات المحدودة لقدرات التكرير العالمية، والارتفاع الكبير في الطلب على المشتقات النفطية بعد انتهاء جائحة كورونا. وكانت هوامش التكرير أعلى بكثير من نظيرتها في سنغافورة على مدار السنوات الـ3 الماضية، وهو ما أدى إلى تحسن التصنيف الائتماني لمصافي التكرير الهندية. من جانبه، يقول مدير «كير إيدج ريتينغز» هارديك شاه، إن مصافي التكرير الهندية حقّقت هوامش تكرير صحية، خلال الربع الأول من العام المالي 2024، لتتراوح بين 7 و12 دولارًا للبرميل.

ورغم ارتفاع أسعار النفط الخام والقيود المتوقعة على إمدادات الخام الروسي؛ فمن المتوقع أن تظل هوامش التكرير داخل نطاق 9 و10 دولارات للبرميل، وذلك خلال الأشهر المتبقية من العام المالي 2024.

وعزا ذلك إلى التوقعات بتراجع هوامش تكرير خام برنت وكذا توقعات بزيادة هوامش تكرير النفط الروسي.

شكراً